البناء
السنة الثامنة / الاربعاء / 24 آب 2016 / العدد 2160
Eighth year / Wednesday / 24 August 2016 / Issue No. 2160

لجنة الأشغال تنظم ورشة عمل حول «إدارة قطاع النفط والغاز وحوكمته»

نظريان: سنعمل مع الوزارات لبلوغ تراخيص ناجحة وصولاً للتلزيم

نظمت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر، ورشة عمل بعنوان «إدارة قطاع النفط والغاز وحوكمته في لبنان»، العاشرة قبل ظهر أمس، في حضور رئيس اللجنة النائب محمد قباني والرئيس فؤاد السنيورة ووزير الطاقة والمياه أرتور نظريان، والنواب: عبد اللطيف الزين، ياسين جابر، عاصم قانصوه، علي عمار، غسان مخيبر، جيلبرت زوين، جمال الجراح، باسم الشاب، نضال طعمة، سامي الجميل، جوزف معلوف، نواف الموسوي، معين المرعبي، خالد زهرمان، حكمت ديب، وبلال فرحات، وخبراء.

افتتح النائب قباني الورشة، منوهاً بالدراسة التي أعدتها الدكتورة كارول نخلة (الخبيرة في اقتصاد الطاقة في لندن، والمتخصصة في العقود النفطية الدولية والأنظمة المائية لقطاع النفط والغاز، وأسواق النفط والغاز العالمية، وإدارة عائدات النفط والغاز)، فضلا عن عملها السابق في شركات نفط عالمية»، ومنوهاً أيضاً بـ«التعاون بيننا وبين مؤسسة وستمنستر للديموقراطية Westminster Foundation for Democracy) الذي تجسده هذه الدراسة وورشة العمل، وورش أخرى في قطاع النفط والغاز في لبنان لوستمنستر في الأسابيع المقبلة».

وأضاف: «إنّ متابعتنا لملف النفط والغاز بدأ منذ إقرار قانون الموارد البترولية رقم 132 عام 2010، ثم قانون المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية الصادر عام 2011 واقتناعنا بأن هذا القطاع يمكن أن يشكل الخلاص للأزمة الاقتصادية الخانقة والدين العام المتراكم، وبالتالي باب أمل أمام اللبنانيين. وأصدرنا توصية بانضمام لبنان إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستراتيجية EITI والمقصود بها بالنسبة الينا الصناعات البترولية، فإننا ننوي خلال شهر تشرين الأول المقبل تنظيم ورشة عمل متعلقة بالشفافية أيضا، وإنهاء إقرار اقتراح قانون الشفافية الذي قدمه زميلنا النائب جوزف معلوف عضو لجنة الأشغال والطاقة».

وتابع: «إنّ أسوأ ما في مسيرة النفط والغاز الحالية هو الغموض الذي يحيط بالمعلومات ومحاولة إحاطتها في إطار من السرية حتى على المجلس النيابي. وهو أمر معيب يجب أن نخجل منه وننقلب عليه. فحقّ الوصول إلى المعلومات في قطاع النفط والغاز كبير الأهمية، خصوصاً بالنسبة إلى المهتمين من اللبنانيين، فضلاً عن المتابعين الأجانب. وهو بالتالي يلقي ظلالاً من الشك على العمل في هذا الملف».

وقال: «لن نقبل باستمرار هذا الغموض والسرية المريبة، وسنقوم بكلّ ما علينا من أجل ضمان حقّ النفاذ إلى المعلومات أي إلى الشفافية في قطاع الموارد البترولية. إننا وحتى الآن لم نحصل على معلومات حول المرسومين الموجودين لدى مجلس الوزراء، وهذا أمر مستغرب ومرفوض من مجلس النواب الذي هو سلطة الرقابة العليا في البلاد». وإننا ومن منبر مجلس النواب نؤكد:

- الشفافية الكاملة في أعمال قطاع النفط والغاز وعلانية المناقشات، وهذا يشمل حق النفاذ إلى المعلومات.

-وجوب العمل فورا على وضع سياسة نفطية لبنانية واضحة الأهداف وحديثة.

- وجوب إعداد استراتيجية للترخيص واضحة للمعنيين وللرأي العام ككل».

وأمل «أن تضيء هذه الورشة على أهمية إنشاء شركة نفط وطنية وتوقيته وكذلك على مبرّر ربط اتفاق الاستكشاف والإنتاج بوجود تحالف ثلاثة من أصحاب الحقوق، وهم المشغل الذي ينحصر بشركات عملاقة في قطاع النفط والغاز، وصاحبي حقّ من شركات ملحقة يشاع أنها تأخذ حصة مما يسمى الكعكة النفطية. ونذكر كلمة يشاع لأنّ الغموض والسرية يحيطان بالموضوع وهو أمر لا يجوز».

وختم قباني: «إنني وبناء على تكليف من دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري قدمت منذ قرابة شهر اقتراح قانون متعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في البر، وهو يوحد المرجعية بين البر والبحر. اقتراح القانون هذا هو الآن لدى اللجان النيابية المشتركة».

وأمل أن «تكون ورشة العمل اليوم بداية نقاش موضوعي وشفاف في موضوع كبير الأهمية يعلق عليه اللبنانيون الكثير من الآمال».

ثم تحدث نظريان، فرأى «أنّ من الواجب علينا أن ندعو إلى ضرورة توخي الدقة لدى درس التفاصيل التي تتعلق بالنظامين القانوني والمالي اللذين اعتمدا في لبنان بموجب القانون 132 - قانون الموارد البترولية في المياه البحرية».

وأكد «أنّ وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول عملتا وتعملان معاً على إنجاز مواضيع عديدة في شتى الميادين المتعلقة والمتصلة مباشرة بدورة التراخيص الأولى، وأبرزها:

- استكمال المنظومة التشريعية لحوكمة القطاع عبر استكمال إقرار المرسومين العالقين على طاولة مجلس الوزراء تقسيم المياه البحرية إلى بلوكات ودفتر الشروط ونموذج اتفاق الاستكشاف والإنتاج، وإقرار القانون الضريبي المتعلق بالأنشطة البترولية.

- استكمال الإطار المؤسساتي: عبر العمل على إشراك كل المكونات الوطنية المعنية بحوكمة قطاع النفط والغاز ومراقبته، من خلال التواصل والتعاون الوثيق بين هيئة إدارة قطاع البترول والوزارات والمؤسسات المعنية الأكاديمية والهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني.

- وضع الخطط وهو دور منوط بهيئة إدارة قطاع البترول والتي تقوم به بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين وبناء على تجارب عالمية للإفادة من إيجابياتها وكذلك لتفادي الإخفاقات التي وقعت فيها بعض البلدان في إدارة مواردها البترولية.

- محور المساءلة والشفافية وهو مسار طويل تمّ تضمين مبادئه الأساسية في التشريعات الصادرة وكذلك يجري العمل على انضمام لبنان إلى مبادرات عالمية لتحقيق أعلى نسبة من الشفافية والمساءلة في قطاع النفط والغاز.

وفي هذا الصدد، عقدت جلسة للجنة الطاقة أفضت إلى رفع توصية لمجلس الوزراء بإعلان نية لبنان الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وتتعاون الهيئة مع النائب جوزف معلوف على وضع مسودة لقانون دعم الشفافية في قطاع النفط والغاز وقد وصل العمل إلى مرحلة وضع اللمسات الأخيرة على مسودة القانون.

- إدارة العائدات وقد نصّ قانون الموارد البترولية في المياه البحرية على أن تودع العائدات التي تحصلها الدولة من الأنشطة البترولية في صندوق سيادي كما يحدّد نظام الصندوق بموجب قانون خاص بالاستناد إلى مبادئ وأسس واضحة وشفافة تحتفظ من خلالها الدولة برأس المال وبجزء من عائداته بمثابة صندوق استشاري للأجيال المقبلة».

واعتبر «أنّ من الضروري أن تعطى لوزارة والهيئة معاً فرصة الإجابة عن أي تساؤلات قد يطرحها الباحثون في هذا المجال».

وختم: «سنواصل العمل بالتعاون مع الوزارات المعنية لاستكمال الطريق التي تؤدي إلى دورة تراخيص أولى ناجحة وصولاً إلى التلزيم على قاعدة التلزيم التدريجي وفقاً لمعايير على قدر عال من الشفافية».

وبعد عرض للدراسة التي قدمتها الدكتورة نخلة عن القوانين والأنظمة الخاصة بقطاع النفط والغاز جرى تقويمها، ألقى رئيس هيئة إدارة قطاع البترول وسام الذهبي مداخلة ركز فيها على شفافية القطاع.

وتحدث عدد من النواب أعضاء اللجنة في نقاش مفتوح فأجروا تقويماً عاماً للأنظمة والقوانين الموجودة في لبنان ومقارنتها مع دول الجوار، وأكدوا «ضرورة شفافية القطاع والتقنية فيه وضرورة وضع سياسة واضحة، إضافة إلى أهمية إصدار المرسومين المتعلقين بالنفط والغاز».

واقترحوا توصيات لـ«تعزيز حوكمة النفط والغاز وإدارته في لبنان»، ودعوا إلى «الإفادة من الدراسات الموجودة وهل هناك حاجة إلى قانون جديد أم لا؟».

وعلق الرئيس السنيورة، بدوره، على الدراسة مؤكداً أنه «يجب التعرف إلى التجارب السابقة في موضوع النفط بإخفاقاتها ونجاحاتها وأن نبقى منفتحين على التغيير والتطور استناداً إلى هذه التجارب»، متحدثاً عن «أهمية الشفافية والتطور في هذا القطاع».

وبعدها، تمّت مداخلات لعدد من النواب والمشاركين في الورشة وستصدر التوصيات الثلثاء المقبل.

النواب والخبراء المشاركون في الورشة

وزير الصناعة يبدأ الأحد زيارة لإيران

الحاج حسن: نتطلع إلى تعزيز مجالات التعاون وإزالة المعوقات التي تعترض تطوير العلاقات

يبدأ وزير الصناعة حسين الحاج حسن زيارة رسمية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأحد المقبل، تلبية للدعوة التي وجّهها إليه وزير الصناعة والمناجم والتجارة نعمت زاده. ويرأس وفداً يضم كبار المسؤولين في وزارات الصناعة والمالية والاقتصاد والتجارة ومصرف لبنان ومعهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات وجمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة شركات التأمين ونقابة مصانع الأدوية في لبنان والاتحاد اللبناني لمنتجي الحليب ورجال أعمال ومستثمرين وصناعيين يمثلون مختلف القطاعات الإنتاجية.

ويتناول برنامج الزيارة لقاءات مع مساعدة رئيس الجمهورية بيروز بخت، ووزراء الصناعة والمناجم والتجارة نعمت زاده، الصحة حسن قاضي زاده هاشمي، الزراعة محمد حجتي، النفط بيجن زنغنه، الطاقة جيت جيان، ومسؤولين كبار عن قطاع الصناعة والاستثمار والتنمية التجارية.

تتضمن الزيارة أيضاً جولة على بعض المصانع والمناطق الصناعية وتنظيم اجتماعات ثنائية بين الصناعيين ورجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم الإيرانيين.

وأكد الوزير الحاج حسن «متانة العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تدعم لبنان في المجالات كافة، وساهمت في إعمار العديد من المدن والقرى والمؤسسات التي تعرضت للدمار نتيجة العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان، خصوصاً في حرب تموز 2006».

وقال :» نحن نقدر ونثمن جداً ما تقوم به إيران تجاه لبنان، خصوصاً لناحية إعلانها الدائم عن استعدادها لتقديم العون للدولة والمؤسسات اللبنانية على المستويات كافة. ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة كوننا نتطلع إلى البحث في سبل تعزيز مجالات التعاون والتبادل الاقتصادي والصناعي والاستثماري وإزالة المعوقات التي تعترض تطوير هذه العلاقات. وإنّ المواقف التي صدرت عن بعض المسؤولين الإيرانيين تعليقاً على هذه الزيارة إيجابية جداً، ولقد عبرت عن رغبة طهران في تطوير العلاقات بين لبنان وإيران. ونحن نلتقي مع هذه الرغبة التي تحتاج إلى المتابعة من خلال تكثيف اللقاءات المشتركة في البلدين وتبادل الوفود وإقامة المعارض».

«الاقتصاد»: أغلب الشروط الصحية متوافرة في مستودعات القمح الجديدة

أعلن المكتب الإعلامي في وزارة الاقتصاد والتجارة في بيان أنه «بغية استلام محصول موسمي القمح والشعير للعام الحالي، وإحساساً بالمسؤولية الملقاة على عاتق الوزارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري - تجاه المزارعين الذين ينتظرون بفارغ الصبر تسليم محصولهم للوزارة وقبض ثمنه، أولى وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم هذا الموضوع عناية خاصة، فعقد اجتماعاً لهذه الغاية، مع رئيس مجلس الوزراء تمام سلام وتواصل مع وزراء الصحة العامة والزراعة والصناعة لتأمين استلام محصول القمح والشعير لهذا العام وتأمين مستودعات تتوافر فيها الشروط الصحية لتخزين الحبوب بعدما استغنت الوزارة عن مستودعاتها التي كانت تخزن فيها محاصيل القمح في الأعوام الماضية».

ولفت البيان إلى «أنّ هذه الجهود أثمرت استئجار مستودعات جديدة تتوافر فيها معظم الشروط الصحية للتخزين والتي نصّ عليها القرار رقم 1/1317 الصادر عن وزيري الصحة العامة والزراعة. وعلى هذا الأساس رفع حكيم كتاباً إلى مجلس الوزراء لتحديد السعر التشجيعي للقمح والشعير على أن يُصار إلى المباشرة بتسلم المحاصيل بعد صدور قرار عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، مع التنويه بالتعاون والتنسيق القائمين بين وزارات الاقتصاد والتجارة والزراعة والصحة العامة لتأمين مصلحة المزارع باستلام محصوله ومصلحة المواطن في تأمين قمح صحي وسليم».

شهيب: المطامر وإلا عودة النفايات إلى الشوارع

أعلن وزير الزراعة أكرم شهيب، في مؤتمر صحافي، أنّ الطريقة التي نعالج بها النفايات اليوم قد لا تكون الحل الأمثل، «لكنه الممكن والمناسب بعد تعطيل الخطة الأولى وترحيل الخطة الثانية، فلم يبق إلا هذا المخرج الموقت الذي يخدم المنطقتين عبر تخليصهما من جبل النفايات وجبل الردميات ومياه الصرف الصحي وعصارة النفايات، إلى جانب كلّ الملوثات البيئية الناتجة من محطة الغدير والصرف الصحي لمجاري منطقة المتن وشرق بيروت».

وقال: «أملنا من الأصدقاء في حزب الكتائب ألا يسمحوا لقوى التعطيل بالتسلل عبر حركتهم الاعتراضية، فهؤلاء بكلّ بساطة وضعوا منافعهم الخاصة الآنية إلى جانب الحركة الموجودة في برج حمود، وإن كان الثمن عودة أكوام النفايات بمخاطرها البيئية والصحية إلى الشوارع والطرقات».

وأوضح أنّ «اختيار موقعي الكوستا برافا وبرج حمود أتى بعد صدّ كلّ الحلول التي تمّ اقتراحها كمواقع موقتة لمطامر صحية بما فيها في منطقتي المتن وكسروان، علماً أنّ معالجة جبل النفايات في برج حمود جزء أساسي من هذه المرحلة بحيث سيتم التخلص من جبل النفايات لمرة أخيرة بطريقة عملية».

ولفت إلى أنّ «المناقصات أطلقت للمعالجة الصحيحة للنفايات، إلا أنّ هذا الأمر يحتاج إلى سنوات، وخلال هذه الفترة لا حلّ إلا الطمر في المطامر، وإلا عودة النفايات إلى الشوارع».

نقابات المصالح المستقلة: نرفض إدخال القطاع الخاص في المؤسّسات العامة

عقدت نقابات اتحادات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة اجتماعاً أمس وتداولت المستجدات العمالية والاقتصادية. وأصدرت بياناً حذرت فيه من «استمرار هذا النهج الذي سيؤدي إلى انهيار الدولة».

وأعلنت «رفض أي توظيف في مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك قبل تسوية أوضاع العاملين فيها»، مطالبة بإقرار مرسوم التفرغ للعاملين في السكك الحديد والنقل المشترك، ورفض إدخال القطاع الخاص في المؤسسات العامة بعد الفشل الذريع وهدر المال العام اللذين منيت بهما مؤسسة كهرباء لبنان جراء شركات مقدمي الخدمات، ورفض التمديد لشركات مقدمي الخدمات في مؤسسة كهرباء لبنان تحت أي حجة أو ذريعة، لا سيما أنّ المؤسسة وضعت خطة كاملة للنهوض بالمؤسسة ووقف النزف الحاصل فيها جراء هذه الشركات».

ودعت إلى «إدخال جميع المياومين وجباة الإكراء في ملاك مؤسسة كهرباء لبنان وعدم التلهي بالمهاترات السياسية وضياع حقوق العمال الذين أعطوا زهرة شبابهم إرضاء لشركات وحوش المال ومن خلفهم، ولجم الأقساط المدرسية ووضع حد للفلتان في الجامعات والمدارس الخاصة برفع الأقساط وبضرورة تدخل وزارة التربية الوضع حدّ لتجار القطاع الخاص على حساب جيوب المواطنين».

وشدّدت على «إعطاء سلفة على سلسلة الرتب والرواتب ريثما يتم إقرار هذه السلسلة، والعمل على ضرورة إقرار هيكلية للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني وسكك الحديد والنقل المشترك، وتثبيت المياومين والمتعاقدين فيها وفي جميع المؤسسات العامة».

وحذرت من «المسّ بالمؤسسات العامة، لا سيما بحقوق عمالها ومستخدميها»، مؤكدة أنها ستواجه «أي محاول للخصخصة تحت أي ذريعة كانت لأنّ العمال هم بناة المؤسسات والأوطان، وتترك النقابات اجتماعاتها مفتوحة، وستستعمل حقها الدستوري أي التظاهر والاعتصام والعصيان لمواجهة أي هجمة من قبل تجار الوطن».

تسلّم من البنك الدولي تقريراً عن القضايا الاقتصادية في طرابلس

دبّوسي: جاهزون للتعاون حول أي خطة عمل تساعدنا على النهوض باقتصادنا وتنمية مجتمعنا

دبوسي مجتمعاً إلى وفد البنك الدولي

قدم الخبير في مجموعة البنك الدولي بيتر موسلي إلى رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي تقريراً عن القضايا الاقتصادية في طرابلس، في حضور مدير عام حاضنة الأعمال (بيات) في الغرفة فواز حامدي ورئيسة الدائرة التجارية والعلاقات العامة في الغرفة ليندا سلطان، والخبير في إدارة الأعمال والتسويق لدى وزارة الاقتصاد والتجارة عماد مارون يوسف وجودي مرعبي والفريق المساعد للخبير موسلي (باتريسيا هيدموس وثريا الخليل).

يتضمن التقرير خلاصة للقراءة المشتركة في مقاربة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في طرابلس ولبنان الشمالي، لا سيما دراسة سوق العمل ونسبة القوى العاملة ومؤشرات البطالة وإمكانية اعتماد مراكز للتدريب المهني والتحديات الديمغرافية الناجمة عن تدفق النازحين السوريين ومدى مؤثرات هذه الحالة على مؤشرات النمو والعمالة والفجوة التي تسببها هذه الظاهرة المستجدة والضاغطة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على لبنان كبلد مضيف ودراسة المناخ الحقيقي للاستثمار في لبنان الشمالي والعوامل المساعدة على تشجيع المستثمرين على القيام بمشاريع حيوية على المستويين الوطني والشمالي ودور القطاع الخاص في المساهمة في تلك المشاريع التي يجب أن ترتكز على دراسات ذات الجدوى والوسائل الكفيلة بإيجاد الحلول المساعدة على النهوض بالقطاع الزراعي، وبشكلٍ خاص الاهتمام بمنتج البطاطا وفقاً لمتطلبات معايير الجودة وعملية تدوير النفايات ومدى الفرص التي توفرها لليد العاملة والوقوف على مرتكزات تحريك السوق المحلي ودور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في رفع التحديات وتعزيز مواطن القوة في اقتصاد طرابلس والشمال والحدّ من مؤشرات البطالة.

ونوّه دبوسي بالمقاربة الفعلية للوقائع الاقتصادية والاجتماعية التي ضمنها التقرير والنتائج والخلاصات التي توصل إليها. وقال: «كلها وليدة قراءة حثيثة ومسؤولة تهدف إلى ردم الفجوات ونقاط الضعف التي نعاني منها والعمل على تحولها إلى نقاط القوة ونتطلع إلى مستقبل آمن ومزدهر. إنّ طرابلس بما حباها الله تعالى من موقع ومكانة وطاقات في القطاعين والخاص والعام قادرة على التغلب على نقاط الضعف، لا سيما أنها باتت في المرحلة الراهنة حاجة ليست وطنية وحسب وإنما حاجة مُتمِّمة لبلدان الجوار العربي حيث أنه من المؤكد أنها ستلعب دوراً حيوياً مستقبلياً في إعادة بناء ما دمّرته الحروب التي لا بدّ أن تجد لها نهاية مهما طالت».

وإذ أثنى على عمل موسلي، تناول عمل الغرفة وتطلعاتها ومشاريعها التي «تتوافق كلياً مع ما تريد مجموعة البنك الدولي تحقيقه». وقال: «لدينا مشاريع عدة تتمتع بطابع الأولوية في المرحلة الراهنة الأول يتمثل بإنارة شوارع مدن الفيحاء بالطاقة البديلة والثاني إطلاق مركز التأهيل والتطوير والتدريب لليد العاملة وصقلها بالمهارة اللازمة على مستوى مختلف المهن التي تحتاجها أسواق العمل العربية لا سيما بلدان مجلس تعاون الخليج العربي».

وختم دبوسي: «نحن على جهوزية في كلّ حين لمتابعة التعاون والتشاور في أية خطة عمل تستند على أية رؤية تساعدنا على النهوض باقتصادنا وتنمية مجتمعنا وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص».

لبنان ينضمّ إلى المنظمة الدولية لهيئات سوق المال

وافقت المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO مؤخراً على إنضمام لبنان إلى المنظمة كعضو مشارك (Associate Member) ممثلاً بهيئة الأسواق المالية.

وأوضحت المنظمة في بيان أمس، أنّ هذه الخطوة تأتي «بعد تأكيد رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على المضي في تعزيز التعاون وتوثيقه مع الأجهزة الرقابية المحلية والدولية واستكمال الجهود كافة تمهيدا لانضمام الهيئة إلى الـIOSCO في العام 2016، ما يساهم في توثيق علاقاتها مع الهيئات الرقابية على الصعيد الدولي وتعزيز عامل الثقة ورفع مستوى الاستثمار في الأسواق المالية اللبنانية».

وقالت: «يعتبر هذا القبول بمثابة اعتراف دولي باعتماد الهيئة لأفضل المعايير الدولية ضمن الأطر الرقابية والتنظيمية والتقنية التي أرستها في الأسواق المالية اللبنانية ويأتي بعد توقيع لبنان على عدد من اتفاقيات التعاون مع نظرائه من الدول الأعضاء في منظمة الـ IOSCO».

ولفتت المنظمة إلى أنّ انتساب الهيئة إلى المنظمة الدولية لهيئات سوق المال سيوفر «المظلة والمواكبة الدولية لعملها من الناحية الفنية والتنظيمية عند الحاجة ويزيد من قدرتها على الاستفادة من التجارب الدولية، وسيسمح لها بالانضمام إلى عضوية إحدى أهم لجان منظمة IOSCO، وهي لجنة النمو والأسواق الناشئة والتي تعد من أكثر اللجان فعالية وتأثيرا في المنظمة، بعد انضمامها إلى اللجنة الإقليمية لدول أفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الـ IOSCO».

نقل مصدر مشعّ غير مستعمل من أوتيل ديو إلى بلد المنشأ

أعلن المجلس الوطني للبحوث العلمية - الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية في بيان، أنه «ضمن إطار التعاون القائم بين الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما في برنامج تعزيز الأمن النووي في لبنان، أنجز خبراء الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية يوم السبت الماضي، وبنجاح تام عملية إخراج مصدر كوبالت - 60 مشع مصنف خطراً للغاية من مستشفى أوتيل ديو دو فرانس إلى بلد المنشأ، بإشراف مدير الهيئة الدكتور بلال نصولي وبالتنسيق مع خبراء الوكالة».

انتخابات نقابية

دعت نقابة خطّاطي الصحف والمجلات في لبنان إلى انتخابات عامة للنقابة لاختيار هيئة إدارية جديدة وذلك يوم السبت 2016/9/10 من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً في مبنى الاتحاد العمالي العام - كورنيش النهر. يُقفل باب الترشيح قبل ثلاثة أيام من موعد الانتخابات.

في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى تجري الانتخابات مجدّداً بعد خمسة عشر يوماً، بمن حضر، في نفس المكان.

جوزيف حداد
نقيب خطّاطي الصحف والمجلات

نشاطات اقتصادية

● أجرى وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر في مكتبه أمس، جولة أفق عامة حول الأوضاع الراهنة التي تشهدها البلاد إضافة إلى الشأن الخدماتي التنموي مع النائبين السابقين أسعد هرموش ومنصور غانم البون، ثم التقى بلديات القرية - ترشيش وبسكنتا.

● رعى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق ممثلاً بالمدير العام للإدارات والمجالس المحلية القاضي عمر حمزة في فندق فينيسيا قبل ظهر أمس، اختتام مشروع «المساعدة التقنية لوزارة الداخلية والبلديات»، في إطار برنامج «دعم مالية البلديات» الممول من الاتحاد الأوروبي، في حضور وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج ورئيس قسم التعاون في بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان الكسيس لوبير والمدير العام لـGOPA Worldwide Consultants برتهولد إفرويغ، ورؤساء بلديات واتحادات بلديات.

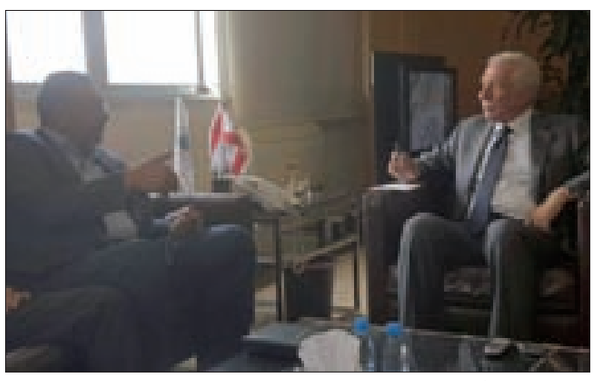

زعيتر مستقبلاً هرموش